

■ شقير يبحث سبل تنمية العلاقات الاقتصادية بين لبنان وهنغاريا



الهنغاري بتنظيم ملتقى اقتصادي هنغاري في لبنان، وقد أبدى شقير استعداده تقديم كل الدعم لإنجاحه، حيث تم الاتفاق بين الجانبين على تنظيم هذا الملتقى خلال شهر سبتمبر (أيلول) المقبل.

بحث رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، مع سفير هنغاريا في لبنان جيزا ميهايلي يرافقه السكرتير الاول في السفارة كارولي بينيس، سبل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وأشار شقير إلى أنّ "العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تزال متواضعة"، لافتاً إلى "وجود فرص كثيرة يمكن العمل عليها، في مجالات التجارة والسياحة والاستثمار"، داعياً القطاع الخاص الهنغاري الى المشاركة في مشاريع البنى التحتية التي سيتم طرحها في مؤتمر سيدر، وكذلك في عملية التنقيب عن النفط والغاز "خصوصاً أنّ هناك نسبة كبيرة منها سيتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، مطالباً الشركات الهنغارية الراغبة بالتوسع في المنطقة إلى اتخاذ لبنان مقراً لها.

من جهته، نوه السفير الهنغاري بالاقترحات التي قدمها شقير لتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية، مبدياً استعداده القيام بكل ما يلزم وضمن الامكانيات المتاحة لاتخاذ كل الاجراءات التي من شأنها تقوية العلاقات الاقتصادية الثنائية، كاشفاً عن رغبة القطاع الخاص

■ الميزان التجاري القطري يحقق فائضا 23.7 في المئة

الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير 22.4 مليار ريال، مسجلة ارتفاعاً نسبته 14 في المئة مقارنة مع شهر فبراير (شباط) 2017، وبنخفاض 11.6 في المئة مقارنة بشهر يناير (كانون الثاني) 2018.

في المقابل، فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال شهر فبراير (شباط) الماضي إلى نحو 8.3 مليارات ريال، وبنسبة 0.6 في المئة مقارنة مع فبراير 2017، وانخفضت 13.2 في المئة مقارنة مع يناير (كانون الثاني) 2018.

أظهر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تحقيق الميزان التجاري السلعي لدولة قطر فائضاً مقداره 14.1 مليار ريال (3.87 مليارات دولار) خلال شهر فبراير (شباط) الماضي، مسجلاً بذلك الفائض ارتفاعاً قدره 2.7 مليار ريال، أي ما نسبته 23.7 في المئة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق 2017، وانخفاضاً مقداره 1.7 مليار ريال تقريباً، أو بنسبة 10.7 في المئة مقارنة مع شهر (يناير) كانون الثاني 2018.

ووفقاً للتقرير بلغت قيمة الصادرات القطرية التي تشمل



■ مصر تتوقع زيادة أعداد السوّاح



من مليون و340 ألف شخص، وذلك على النقيض من معدل النمو السنوي المركب لعدد الزائرين الأوروبيين البالغ 1.6 في المئة والذين يشكلون السوق الرئيسية لمصر.

توقعت مصر زيادة ملحوظة في عدد الزوار القادمين إليها من منطقة الشرق الأوسط وأميركا الشمالية وأفريقيا خلال الأعوام الثلاثة القادمة.

ووفقاً للإحصاءات من المتوقع زيادة عدد القادمين من أميركا الشمالية إلى مصر بين عامي 2018 و2021، ليصل إلى أكثر من 318 ألف شخص، فيما تشمل العوامل المساهمة في هذا النمو معدل صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الحوافز الحكومية لشركات الطيران التي تحمل عدداً معيناً من المسافرين على الرحلات الدولية.

وسيرتفع عدد الزوار القادمين من أفريقيا إلى أكثر من 300 ألف شخص، في حين يتوقع أن يرتفع عدد القادمين من منطقة الشرق الأوسط بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 3 في المئة، ليصل إلى أكثر

■ تراجع العجز التجاري الجزائري



والغاز. ولزيادة الإنتاج، بدأت الحكومة الجزائرية صياغة مسودة تعديلات لقانون الطاقة، متعهداً بمنح المزيد من الحوافز للمستثمرين الأجانب، حيث تقوم بمحادثات مع شركات أجنبية من بينها (بي.بي) و (أنادراكو)، للمساعدة في استغلال احتياطات الغاز الصخري.

كشفت البنك المركزي الجزائري، عن ارتفاع إيرادات الطاقة 18.42 في المئة خلال العام الماضي إلى 33.06 مليار دولار، مما ساهم في تقليص العجز التجاري بنحو 28.9 في المئة إلى 14.33 مليار دولار. مبيّناً نمو قطاع الطاقة 7.7 في المئة خلال عام 2016، ليتراجع أداءه خلال العام 2017 المنصرم.

ووفقاً للتقرير هبطت أحجام صادرات النفط والغاز 2.88 في المائة إلى 108.48 مليون طن من المكافئ النفطي، مع الإشارة إلى أنّ الجزائر مورّد رئيسي للغاز إلى أوروبا، وتعتمد بشدة على إيرادات صادرات الطاقة، التي تشكل 95 في المئة من إجمالي صادراتها و60 في المئة من ميزانية الدولة.

وشهدت الأعوام الماضية عزوفاً كبيراً من جانب الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر نتيجة التعقيدات الإدارية والشروط الصارمة للعقود، وهو ما أدى إلى جمود إنتاج الجزائر من النفط

■ السعودية السابعة عالمياً في مؤشر "كفاءة الإنفاق الحكومي"



وجاء بلوغ المملكة هذا المركز المتقدم والمتميز ضمن قائمة الدول الـ 10 الأوائل عالمياً في مؤشر "كفاءة الإنفاق الحكومي" ليعكس رؤية الحكومة السعودية وتوجهاتها في رفع كفاءة الإنفاق لخدمة القطاعات الحيوية في المملكة، وبمتابعة من رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في تحقيق مستهدفات "رؤية السعودية 2030".

حلّت المملكة العربية السعودية في المركز السابع عالمياً في مؤشر "كفاءة الإنفاق الحكومي"، وهو أحد المعايير الفرعية في تقرير التنافسية العالمي 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" في سويسرا، متقدمة بذلك على دول مثل هولندا والنرويج والمملكة المتحدة والسويد واليابان والصين والهند وفرنسا وروسيا، وغيرها من الدول المتقدمة والكبرى.

واستطاعت السعودية خلال عام واحد التقدّم 5 مراكز كاملة ما بين عامي 2016 و2017 (المركز 12) لتحتلّ المركز السابع عالمياً في 2018، فيما يرصد التقرير اقتصاد 136 دولة تم تصنيفها عبر 114 مؤشراً مدرجاً ضمن 12 محوراً أساسياً منها محاور المؤسسات والبنية التحتية والتعليم والصحة والابتكار وكفاءة سوق العمل وغيرها.

■ الكويت: عجز الميزانية العامة وصل حدود 4 مليار دينار



بلغ إجمالي العجز المحقق في الميزانية العامة الكويتية منذ بداية العام المالي (2017/2018) حتى نهاية شهر فبراير (شباط) الماضي نحو 3.099 مليار دينار، وذلك قبل احتساب نسبة الاستقطاع المقررة بـ 10 في المئة لصالح احتياطي الأجيال.

ووصل العجز المسجل بعد خصم نسبة الاستقطاع عن هذا الشهر إلى نحو 4.2 مليار دينار، في حين حققت الميزانية العامة خلال شهر فبراير (شباط) الماضي فائضاً بنحو 177 مليون دينار، لتسجل بذلك أول تغيير إيجابي في أرقامها منذ بداية العام لصالح الفائض، حيث كانت وزارة المالية تسجل منذ بداية العام المالي عجزاً متتالياً بنسب مختلفة.

وبلغ إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية المسجلة في ميزانية شهر فبراير (شباط) نحو 1.68 مليار دينار، مقابل مصروفات تقارب نحو 1.5 مليار.

■ السودان يفتح الباب للاستثمار الأجنبي في قطاع المعادن

صناعة الموارد محلياً وتحافظ على حقوق الأجيال المقبلة". بدوره، أوضح وزير المعادن هاشم علي محمد سالم، أنه "تم وضع أسس راسخة لتطوير الصناعة المعدنية وإجازة القوانين واللوائح الجاري العمل بها"، لافتاً إلى أن "التعدين يلعب دوراً محورياً لدعم الاقتصاد والتنمية، وساهم في الناتج المحلي الإجمالي بـ 6 في المئة وبمعدل نمو 14 في المئة، كما ساهم في توفير فرص العمل وتنمية المناطق النائية عبر تفعيل المسؤولية المجتمعية التي تقوم بها الشركات الأجنبية".

فتحت الحكومة السودانية الباب للاستثمار في استغلال نحو 40 معدناً أثبتت دراسات جيولوجية وجودها في البلاد. وفي هذا الإطار لفت مساعد رئيس الجمهورية عبد الرحمن الصادق المهدي، خلال كلمة له في معرض وملقى التعدين الدولي الثالث، إلى أن "الدولة تعتمد بشكل كبير على الموارد المعدنية وتفتح باب الاستثمار فيها لقيام شركات، بعدما أثبتت الدراسات وجود احتياطات مهمة"، مشيراً إلى "تعاون الحكومة السودانية مع المستثمرين من أجل إيجاد بيئة استثمارية نظيفة تحافظ على استغلال وتوطين

